الأفكار الاقتصادية في الحضارات الشرقية القديمة

لقد كان الفكر الاقتصادي متشابكا مع الاعتبارات الأخلاقية والفلسفية في مختلف الحضارات الشرقية القديمة، على عكس التركيز على تحقيق الأرباح الذي ظهر في النماذج الاقتصادية الغربية لاحقا؛ كان القاسم المشترك مفهوم العدالة والإنصاف والالتزامات الأخلاقية في العلاقات الاقتصادية، وذلك في تأثر واضح بالمعايير الدينية والثقافية. كما كان من السمات المشتركة تقريبا التدخل النشيط للدولة في تنظيم الأسواق وضمان العدالة.

أولا- الأفكار الاقتصادية في الحضارة البابلية

طورت هذه الحضارة أنظمة معقدة لإدارة التجارة والعمل وتوزيع الموارد، معتمدة على أطر اجتماعية وقانونية ودينية. وتستند الأفكار الاقتصادية إلى مصادر رئيسية تشمل القوانين مثل قانون حمورابي وسجلات الأسعار والتجارة. وعلى الرغم من عدم وجود نظرية اقتصادية عن البابليين كالتي نعرفها اليوم، الا أن ممارساتهم الاقتصادية عكست فهما واضحا لآليات السوق وتخصيص الموارد، وأهمية الهياكل القانونية في ضمان سيرورة النظام الاقتصادي.

1- قانون حمورابي والأطر القانونية:

يعتبر قانون حمورابي من أهم القوانين المكتوبة التي كانت توجه الاقتصاد البابلي وأبرزها، وهو أحد أقدم الوثائق القانونية. نظم هذا القانون العقود وأسعار الفائدة وشروط التجارة وعلاقات العمل؛ وتضمنت نصوصه إرشادات حول أجور العمال وعقوبات لخرق العقود، وهو ما يبرز جانب العدالة الاقتصادية والحفاظ على النظام. وقد كانت ملكية الأراضي وتنظيم عقود الإيجار جزءا رئيسيا من الاعتبارات الاقتصادية، مع تضمين التزامات ضريبية أو حصص من المحاصيل.

2- دور الدولة في الاقتصاد:

شاركت الدولة في الأنشطة الاقتصادية ونظمتها، خاصة من حيث آليات التوزيع التي تشمل الضرائب والتخزين وأعمال التوزيع القائم على المعابد.

3- دور الزراعة:

شكلت الزراعة العمود الفقري للاقتصاد البابلي، حيث أدت أنظمة الري المتطورة إلى زيادة الإنتاجية خاصة في المناطق الجافة، كما أشرفت الدولة على توزيع المياه لضمان الوصول العادل وتجنب النزاعات.

4- التجارة والتبادل:

مارس البابليون التجارة المحلية والدولية، حيث ربطوا بين بلاد ما بين النهرين ومناطق مثل مصر والهند والبحر المتوسط. كما أظهرت سجلات الأسعار أدلة على وجود أسواق نشطة، وكان سلوك أسعار السلع الأساسية مثل الشعير والصوف يعكس وجود أنشطة اقتصادية مدفوعة بالسوق بدلا من التسعير الإداري.

وقد استخدم البابليون الفضة كوسيلة للتبادل، مما جعل للتجارة معيارا موحدا للمبادلة. وتشير السجلات التاريخية إلى استخدامهم للسندات، مما يعكس وجود نظام مصرفي على درجة من التقدم. كما كان التجار يعملون بموجب عقود، وكانت بعض القروض والفوائد تخضع لرقابة قوانين الدولة.

5- الدور الاقتصادي للمعابد:

عملت المعابد كمراكز اقتصادية مهمة، حيث امتلكت أراضي شاسعة وأدارت تخزين الحبوب ووظفت العمال للزراعة والبناء؛ كما عملت وكأنها بيوت صيرفة تقدم القروض وتحمي الثروات.

6- الضرائب وإعادة التوزيع:

فرضت الدولة الضرائب كإيرادات عامة في شكل عيني (مثل الحبوب) أو نقدي (فضية). وقد ساهمت الإيرادات في تمويل المشاريع العامة والجيش، بالإضافة إلى الوظائف الإدارية والدينية.

7- الأعمال المصرفية والأدوات المالية:

كانت الأشكال الأولى من الممارسات المصرفية موجودة في بابل، حيث عملت المعابد والكيانات الخاصة كمؤسسات مالية تقدم القروض وتيسر التجارة، كما تم فرض أسعار الفائدة قانونيا.

8- ملكية الأراضي والعمل:

كانت ملكية الأراضي عنصرا أساسيا في الاقتصاد البابلي، وغالبا ما ارتبطت الأراضي بالمعابد أو كانت مملوكة لعائلات النخبة، وكان العمل يتم بواسطة المزارعين المستأجرين أو العبيد.

ثانيا- الأفكار الاقتصادية في الحضارة الفرعونية

سنتناول الأفكار الاقتصادية في الحضارة الفرعونية من خلال التطرق للعناصر التالية: التحكم المركزي في الاقتصاد، نظام الضرائب التوزيعي، تنظيم العمل، الزراعة والري، التجارة والتبادل.

1- التحكم المركزي في الاقتصاد:

كان الفرعون يمثل سلطة عليا على الأرض والعمل والموارد، وسمح هذا النظام المركزي بتنظيم المشاريع الضخمة مثل بناء الأهرامات وشبكات الري. كما تولى الوزراء دور الإدارة الاقتصادية لضمان جمع الضرائب وإعادة توزيعها بكفاءة.

2- نظام الضرائب التوزيعي:

جمعت الضرائب أساسا في شكل حبوب، مما يعكس هيمنة الزراعة؛ وتم تخزين الفوائض في صوامع الدولة لاستخدامها في الأنشطة الحكومية وإطعام العمال ومواجهة المجاعات. وقد ساعدت إعادة التوزيع هذه في الحفاظ على استقرار المجتمع ودعم السلطة المركزية.

3- تنظيم العمل:

لقد اقتضى نظام السخرة من المواطنين العمل في المشاريع الحكومية كنوع من الضرائب، وكان هذا النظام أساسيا لبناء المنشآت الضخمة والحفاظ على أنظمة الري. وقد عمل العمال المهرة وغير المهرة في مواقع البناء، وتلقوا حصصا من الخبز (وغيره) قدمتها الدولة.

4- الزراعة والري:

كان نهر النيل شريان الحياة للزراعة المصرية، وقد نظمت الدولة إدارة المياه لضمان وصول قنوات الري إلى جميع الأراضي الصالحة للزراعة. كما شكلت المحاصيل مثل القمح والشعير والكتان أساس الاقتصاد، ودعمت الاحتياجات المحلية والتجارة. ولم يقتصر دور الفائض الزراعي على تأمين الغذاء فحسب، بل ساهم أيضًا في توفير الموارد للتجارة والضرائب والمشاريع الضخمة مثل بناء الأهرامات.

5- دور المعابد في الاقتصاد:

كانت المعابد مراكز للنشاط الاقتصادي، حيث سيطرت على أراضي واسعة ووظفت الكثير من العمال، وغالبا ما كانت التعاليم الدينية تبرر السياسات الاقتصادية ونظم العمل. شملت الأنشطة الاقتصادية للمعابد تجارة الفوائض وتخزين الحبوب، وساهمت في إعادة توزيع الموارد.

6- الأنشطة الاقتصادية والتجارة:

إلى جانب هيمنة السلطات العامة ازدهرت الأنشطة الاقتصادية الخاصة، وذلك في مجالي التجارة والإنتاج خاصة، حيث شارك الأفراد في إنتاج فائض من السلع لمبادلتها بسلع تحقق دخلا مثل العبيد أو الحيوانات.

لقد اتسعت التجارة الدولية لتوسع النفوذ المصري، وامتدت طرق التجارة إلى بلاد النوبة والمشرق ومناطق أخرى. وتبادلت مصر المنتجات الزراعية الفائضة مثل الحبوب والبردي مقابل السلع الكمالية مثل البخور والذهب والأحجار الكريمة.

7- عمليات التبادل:

الملاحظ أن نظام المقايضة قد سيطر على التبادلات في البداية، رغم وجود مقاييس معيارية لضمان الإنصاف.

- ❖ يمكن القول أن الحضارتين البابلية والفرعونية قد تميزتا بأنظمة اقتصادية مصممة لتلائم البيئة الجغرافية والثقافية الخاصة بهما. فبينما ركز البابليون على تقنين التجارة والابتكار التجاري، ركز

المصريون على التحكم المركزي وإعادة توزيع الضرائب؛ غير أن كلا النظامين قد دمجا الدين وسلطة الدولة في إدارة الاقتصاد لضمان الاستقرار الاجتماعي وكفاءة استخدام الموارد.

ثالثا- الفكر الاقتصادي في الصين القديمة

تميز هذا الفكر بالخصائص التالية:

- **تأثير الفلسفة الكونفوشيوسية:** وذلك نسبة الى كونفوشيوس وهو فيلسوف ومفكر صيني عاش بين عامي 551 و479 قبل الميلاد، وقد دعت فلسفته إلى جعل النشاطات الاقتصادية جزءا لا يتجزأ من الانسجام الاجتماعي، مشددة على الحكم الأخلاقي والتوزيع العادل للموارد، وتجنب الفوارق الكبيرة في الثروة.

- **القانون وسيطرة الدولة:** تم تشجيع السيطرة الحكومية على النشاطات الاقتصادية، مع الدعوة الى سن قوانين موحدة لتعزيز الكفاءة وقوة الدولة.

- **التركيز على الزراعة**: احتلت الزراعة الأولوية باعتبارها أساس الاقتصاد، مما يعكس دورها الأساسي في تلبية الاحتياجات والاستقرار الاجتماعي.

ملخص:

تطور الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة، نذكر تحديدا: بابل ومصر والصين. اتسمت هذه الحضارات بالترابط بين الاقتصاد والدين والأخلاق، حيث ركز البابليون على تقنين التجارة من خلال قوانين مثل قانون حمورابي، الذي نظم العقود والأسعار وعلاقات العمل، بينما لعبت الدولة والمعابد دورا مهما في الاقتصاد، عبر إدارة الضرائب وتوزيع الموارد. في مصر، كان التحكم المركزي سمة رئيسية، حيث نظم الفراعنة والوزراء الاقتصاد لضمان استقرار المجتمع، واعتمدت الضرائب الزراعية والمشاريع الكبرى مثل بناء الأهرامات. في الصين، تأثرت الأنشطة الاقتصادية بالفلسفة الكونفوشيوسية التي دعت للانسجام الاجتماعي والتوزيع العادل للموارد، مع تركيز كبير على الزراعة ودور الدولة في تعزيز الكفاءة. جمعت هذه النماذج بين الدين والسلطة لتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي دائمين.